التسامح من المنظور الاجتماعي : المجتمع الإماراتي أنموذجاً

أ. د. عبدالعزيز عبدالله البريثن ●

ملخص الورقة :

لقد ظهر التسامح في التاريخ الإنساني كردة فعل ضد التعصب واللاتسامح الذي يمثل نزعة وحشية في نفوس بعض البشر، تدفع إلى الاعتقاد بأن الآخر (ممن هو من غير عرقهم أو دينهم أو ثقافتهم أو جنسهم) يشكل خطراً أو انحرافاً عن الأصل أو عن الفطرة. كما شهد القرن الواحد والعشرون أحداثاً مؤلمة تعيد للأذهان مأساة عنف العصور الوسطى. وفي المشهد نفسه توجد قفزة نوعية في الدعوة إلى نبذ العنف والتطرف والدعوة إلى التسامح والتعايش مع الآخر. تحاول هذه الورقة تناول التسامح من المنظور الاجتماعي بصورة مقننة، محللة الرؤى النظرية في علم الاجتماع، والمواقف الاجتماعية ذات العلاقة؛ مع محاولة لتشخيص حالة التسامح الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

مقدمة :

على الرغم مما ينطوي عليه التسامح من معان فلسفية، وآراء سياسية، وتوجهات قانونية، فإنه يظل مفهوماً اجتماعياً بحتاً. إذ يرتبط التسامح بالمعتقدات الشخصية، ويتأثر بالتنشئة

● قسم جودة الحياة – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة الإمارات العربية المتحدة

الاجتماعية، ثم يظهر في صورة سلوك أثناء حالة التفاعل الاجتماعي في الحياة الطبيعية للمجتمع البشري. لهذا حينما أعلنت منظمة "اليونسكو" عن المبادئ الدولية للتسامح، استندت على 14 اتفاقية دولية، كان من بينها معاهدات تُعنى بالجانب الاجتماعي بشكل دقيق، من أبرزها "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، و"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، و"الإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد"، و"إعلان وبرنامج عمل فينا الصادران عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان"، و"إعلان اليونسكو بشأن العنصرية والتحيز العنصري"، و"إعلان وخطة عمل كوبنهاغن اللذان اعتمدتهما القمة العالمية للتنمية الاجتماعية". أما المبادئ نفسها التي أصدرتها "اليونسكو" فمن بين ما تضمنت عليه أربعة أبعاد خاصة بالتسامح من الناحية الاجتماعية، فصّلتها "اليونسكو" على النحو التالي (UNESCO، 1995):

أولاً: إن التسامح أصبح أمراً جوهرياً في هذا العصر الحديث، حيث يتميز العالم اليوم بالعولمة، والسرعة المتواترة في الحركة والاتصال، والتكامل والتكافل، وحركات الهجرة وانتقال السكان، والتوسع الحضري، مع تغير الأنماط الاجتماعية. وبما أن التنوع واقع على مستوى العالم، فإن سمة عدم التسامح، وخطر الخلاف، أصبح يهدد الدول والمجتمعات دون استثناء.

ثانياً: إن التسامح أصبح ضرورياً بين الأفراد، وفي نطاق الأسرة، وعلى صعيد المجتمعات المحلية. وبناء على ذلك، بزغت أهمية وضرورة بذل جهود تعزيز التسامح، من خلال تكوين المواقف القائمة على الانفتاح مع المجتمعات، والحوار مع الآخر، والتضامن الجماعي. هذه الجهود ينبغي أن تُبذل في المدارس والجامعات، وعن طريق التعليم غير النظامي، وفي المنزل، بالإضافة إلى مواقع العمل. كما يتطلب الأمر أن تضطلع وسائل الإعلام والاتصال بدور بنّاء في تيسير التحاور والنقاش والتعايش بصورة حرة ومفتوحة، بالإضافة إلى نشر قيمة التسامح، وإبراز خطر اللامبالاة تجاه ظهور الجماعات، أو الأيديولوجيات غير المتسامحة.

ثالثاً: يجب أن تُتّخذ جميع التدابير الكفيلة لضمان التساوي في الكرامة، وحقوق الأفراد، والجماعات، كلما اقتضى الأمر ذلك. وينبغي في هذا الصدد إعطاء الاهتمام الخاص للفئات المستضعفة، التي تعاني من الحرمان الاجتماعي أو الاقتصادي، لضمان شمولها

بحماية القانون، واستفادتها من الخدمات الاجتماعية (مثل خدمات الإسكان، والعمل، والرعاية الصحية)، مع ضمان احترام أصالة قيمها وثقافتها، ومساعدتها على التقدم والاندماج على الصعيد الاجتماعي والمهني.

رابعاً: ينبغي إجراء الدراسات، وإقامة الشبكات العلمية الملائمة لتنسيق استجابة المجتمع الدولي لهذا التحدي العالمي، بما في ذلك دراسات العلوم الاجتماعية، الرامية إلى تحليل الأسباب الجذرية، والإجراءات المضادة الفعلية، والبحوث العلمية، وأنشطة الرصد، التي تُجرى لمساندة عمليات رسم السياسات، وصياغة المعايير التي تتبناها الدول الأعضاء.

من الأبعاد الأربعة التي رصدتها "اليونسكو"، يمكن استنتاج أهمية الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بالتسامح، سواء الأهمية في التعريف وتحديد الماهية، أم في رصد الجوانب التي يندرج ضمنها التسامح في خضم الحياة الاجتماعية، أم في استنباط العوامل التي بواسطتها يمكن تعزيز التسامح أثناء التفاعل والعلاقات الاجتماعية، أم في استقراء ركائز التسامح داخل المجتمع، أم مكونات التسامح ضمن الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات والمجتمعات.

في هذه الدراسة سوف تتمّ محاولة الكشف عن التداولات المطروحة لمفهوم التسامح من المنظور الاجتماعي، مع التعرف على النظريات الاجتماعية، سواء المفسّرة لفضيلة التسامح، أو تلك التي لها مواقف مناهضة لوجود التسامح بين الناس. كما سنحاول رصد رد الفعل الاجتماعي إزاء ظاهرة التسامح. سوف تختم الدراسة عرضها بمناقشة حالة التسامح في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفقاً لبعض الأسس النظرية، والمعارف الاجتماعية، التي تم طرحها أو مناقشتها، واستناداً إلى بعض المؤشرات والدلائل الموجودة في الحياة العملية.

تكمن أهمية الدراسة الراهنة في كونها الأولى من نوعها التي تتناول موضوع التسامح من المنظور الاجتماعي، وتناقش جوانبه المختلفة. فعلى الرغم من شح المراجع التي تناولت التسامح من المنظور الاجتماعي، إلا أنه يُعد من الموضوعات التي بدأت تأخذ اهتماماً ملفتاً للنظر داخل حقل العلوم الاجتماعية بشكل عام؛ فالمتتبع لحالة التسامح تاريخياً، يجد بأنه بدأ من صراع ديني عقدي إبان القرون الوسطى (القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر)، ثم تحول إلى حالة قانونية، ثم استقر به المقام في أن أصبح مطلباً وقضية جدلية ثقافية؛ حيث أضحت الدول والمجتمعات تتناوله بالنقاش والجدل. ومما يعزز أهمية الموضوع أنه يناقش الأطر النظرية، ثم تحاول الورقة تشخيص حالة التسامح داخل المجتمع الإماراتي؛ وذلك تزامناً مع عام (2019م)

التسامح في دولة الإمارات العربية المتحدة. يمكن حصر أهداف الدراسة في نقطتين، هما:

(أ) الكشف عن المنظور الاجتماعي لقيمة التسامح

(ب) تشخيص حالة التسامح الاجتماعي داخل المجتمع الإماراتي.

وفقاً لتساؤلات الدراسة التي هي:

1. كيف تنظر العلوم الاجتماعية إلى التسامح كقيمة أخلاقية وفضيلة إنسانية؟
2. ما هي حالة التسامح الاجتماعي داخل المجتمع الإماراتي؟ سيتبع الباحث المنهج الوصفي الذي يعد البحث المكتبي أحد أنواعه، وسيتم الاعتماد في ذلك على مسح للمراجع والأدبيات المتاحة ذات العلاقة بالموضوع.

وبما أن التسامح من المفاهيم الحديثة التي بدأت تهتم بها المجتمعات المدنية، وبدأت تنتشر داخل المؤسسات الاجتماعية، فسيعمد الباحث إلى التطرق لبعض الجوانب الأخرى ذات العلاقة بما يثري الدراسة محاولاً وضع صورة متكاملة أمام القارئ.

أولاً: تعريف التسامح من المنظور الاجتماعي:

التسامح مفهوم غامض، حيث يبقى في الغالب مفتوحاً لعدة تفسيرات. على سبيل المثال، تؤكد مجموعة من الآراء على تعريف التسامح بأنه الصبر أو التحمل أو «التمسك» بالآخرين، الذين يشكلون طرفاً مختلفاً. بالإمكان حصر أربع مجموعات رئيسة تُقدم تصوراً فريداً للتسامح، يمكن أن يُعبّر عنه على أنه جانب من جوانب تعريف التسامح من المنظور الاجتماعي (Robinson، Witenberg & Sanson، 2001). المجموعة الأولى تصور التسامح على أنه التصرف بما يُظهر التحلي بالصبر والإنصاف، تجاه أولئك الذين تختلف آراؤهم وممارساتهم عن آرائنا الشخصية. أو كما يصفه "فوجت" بأن المتسامح هو الشخص الذي يتحمل ما يكره (Vogt، 1997). على هذا النحو المحدد، يبدو بأن التسامح ليس بالضرورة أن يتضمن قبول آراء الآخرين وممارساتهم. في هذا التصور يبدو أنه يمكن للمرء التسامح والتحمّل في وقت واحد، آخذاً بعين الاعتبار أن التسامح والتحمّل متعارضان.

المجموعة الثانية: تضع تَصوراً للتسامح، على أنه موقف عادل وموضوعي يبديه الشخص تجاه أولئك الذين تختلف ممارساتهم أو عرقهم أو دينهم أو جنسياتهم (أو غير ذلك من الاختلافات) عن ممارساته. عندما يتعلق الأمر على وجه التحديد بالاختلافات العرقية والإثنية، فإن هذا "التحرر من التعصب" يعبر عنه في غياب التحيز. لقد اعتَمدت الكثير من الأبحاث التي تناقش

التسامح ضمناً على هذا النوع من التصور للتسامح، ولكن عدم وجود تحيز في السلوك لا يعكس بالضرورة موقفاً عادلاً وموضوعياً. علاوة على ذلك، نادراً ما تحدد الأبحاث ما إذا كان المستطلعون (المبحوثون) لاحظوا علامات الاختلاف العرقي / الإثني (مثل لون البشرة) عند إصدار الأحكام. من الصعب القول إن غياب التمييز دليل على التسامح، إذ قد يكون غياب التمييز ناتجاً عن فشل الشخص (المبحوث) في إدراك وجود اختلافات.

المجموعة الثالثة: تنظر إلى التسامح على أنه مفهوم ينطوي عليه رفض واعٍ للتصرفات المتحيزة، وكذلك الانطباعات الشخصية المشوبة بالتحيز. وهذا يعني أنه يتم التعرف على الصور النمطية السلبية للفرد، وتقييمها بناء على النظام القيمي.

المجموعة الرابعة: تُبقي على أقوى معانٍ للتسامح، والذي يمثل القبول الكامل للآخرين وتقييمهم مع الاعتراف بالاختلافات بينهم وبين الذات. هذا هو المثل الأعلى في معظم المجتمعات متعددة الثقافات، حيث تفتخر بذلك التعدد، وتحتفل بالاختلاف. والجدير بالذكر أن هناك القليل من الدراسات التي تناولت هذا النوع من التسامح على وجه التحديد.

إن تبني تعريف واحد على غيره من التعريفات له تأثيراته على كيفية جعل التسامح أكثر فاعلية، وأكثر عملية. يمكن اعتبار التحرر من التعصب أمراً جيداً وبشكل دائم. وعلى النقيض من ذلك، من المحتمل أن يكون الصبر تجاه النظام القيمي الذي يحتوي على تعارضات مع المبادئ الخاصة، قصوراً في الأخلاقيات (عيوباً في الأخلاقيات).

من الواضح أن تعريف التسامح يشكل قضية وأمراً معقداً. ذلك أن هناك تصورات قوية وتصورات ضعيفة للتسامح، وكلاهما يطرح تحديات بحثية. معظم المؤلفين في العلوم الاجتماعية لا يتعاملون مع هذه القضايا التعريفية بشكل عميق، ويميلون إلى مساواة التسامح مع عدم التحيز أو عدم الرفض.

يقدم قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية تعريفاً للتسامح في شكل نقطتين، إحداهم تخص التسامح على المستوى الفردي، على أنه موقف يتسم بالاستعداد لقبول وجهات نظر الآخرين دون الموافقة عليها. أمّا النقطة الأخرى فتخص التسامح على مستوى الجماعات، على أنه إحدى صور التكيف بين الجماعات المتصارعة (الصالح، 1999م: 564). فالتسامح يسمح بالتنوع الفكري والعقائدي داخل المجتمع؛ على أن المناقض للتسامح هو التعصب intolerance (بدوي، 1982م؛ البريثن2014م). لذا ينظر إلى التسامح على أنه علاج نفسي، فإذا امتلأ القلب بالتسامح،

وانشغل العقل بالتساهل والتغاضي عن أخطاء الآخرين، ساد السلام، وعم الوئام، وانتشرت المحبة بين الناس. ذلك ان التسامح يُعمّق العلاقات بين الأفراد، ويرسي قواعد التصالح في التعاملات، وينشر التصافي بين الشعوب. علاوة على ذلك، يُعَدُّ التسامح خطوة مهمة لتضميد العلاقات المتصدعة، واستعادة الصداقات المتقطعة، وتقوية أواصر المحبة، وتعزيز الثقة المتبادلة. كما يسهم التسامح في حل الكثير من المشكلات القائمة بين الناس؛ بالإضافة إلى أنه بمثابة العامل الوقائي الذي يحول دون وقوع الكثير من المشكلات الاجتماعية. بشكل عام، التسامح يزيد من جودة الحياة الاجتماعية، ويبعث على الرضا عنها. في الجانب الآخر، يترتب على عدم التسامح في العلاقات الاجتماعية آثار سلبية عديدة، كالفشل في مواجهة الصراعات والإحباطات، ويؤدي إلى قصور في مستوى الكفاءة الاجتماعية، كما يقلل من مستوى جودة الحياة الاجتماعية بشكل عام (عبد العال ومظلوم، 2013م).

ثانياً: نظرة العلوم الاجتماعية للتسامح:

قدمت نظريات علم الاجتماع تفسيرات علمية، وتحليلات منطقية للفعل الاجتماعي، أو السلوك الإنساني، الذي يمكن أن يندرج تحت مظلة التسامح، أو يفسر نهج التسامح كسلوك إنساني، وأين يمكن أن يقع، أو كيف يمكن أن يحدث. بعض النظريات لا يمكن تناولها على أنها قوالب ثابتة، وإنما سيتم سبر أغوار الأفكار النظرية، ومحاولة الكشف عن مكنونات قيمة التسامح – كقيمة إيجابية – وأين يمكن أن توجد، أو كيف يمكن أن تظهر.

أولاً: نظرية البناء الاجتماعي:

تُعرّف الاتجاهات والقيم من وجهة النظر الاجتماعية بأنها محددات للسلوك. فالاتجاه يعني التوجه والاستعداد المسبق للتصرف بطريقة معينة، وهو في الوقت نفسه يمثل نزعة تدفع الفرد للإقبال على شيء (التسامح) أو تجنبه (اللاتسامح). أما القيم فتمثل ضوابط للسلوك البشري. وتستخدم القيم كمحددات أو مؤشرات لتقييم مواقف الأفراد وتصرفاتهم وفق منظومة تجعل السلوك منضبطاً تنظيميّاً. وتصل القيم إلى الأفراد من خلال العلاقات الاجتماعية، ويتم ترسيخها بواسطة التفاعل المستمر بينهم، وبالتالي عندما يتبنى المجتمع ومؤسساته قيمة معينة (مثل التسامح)، فمن المتوقع التزام الأفراد بها واحترامها، ومن ثم يترجم ذلك في صورة سلوك. فالثقافة التنظيمية تركز على القيم والاتجاهات والمعتقدات والأفكار، التي يحملها أفراد المجتمع. بشكل عام، ترتبط الاتجاهات بالقيم، ذلك أن الفرد يعبر عن القيم (التسامح) مستعملاً

الاتجاهات السلوكية (متسامح). وفي الوقت نفسه، تشكل القيم الاجتماعية أساساً لفهم الاتجاهات السلوكية. من جهة أخرى، ترتبط القيم بالمعتقدات، فهي عبارة عن أفكار حول طبيعة العمل، والحياة الاجتماعية داخل المجتمع.

أما التعلم فيمكن تعريفه بأنه عملية التغير النسبي الدائم في السلوك الحالي أو السلوك المحتمل، والذي ينتج من الخبرة السابقة، ثم الممارسة المباشرة أو غير المباشرة (القريوتي، 1993م). ويعتبر التعلم من المحددات الهامة التي تفسر السلوك، فالعديد من سلوكيات الأفراد داخل المجتمع هي نتاج عملية التعلم، ويتم استنتاجها وتفسيرها من خلال التغيرات التي تطرأ على عملية التعلم. بناء ذلك، يكون سلوك التسامح منهجاً متعلّماً، سواء كتعليم رسمي في المدرسة، أم خلال التنشئة الاجتماعية في المنزل.

ثانياً: نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر:

يرى «ماكس فيبر» (1864م – 1920م) أن الموضوع الأساس لعلم الاجتماع هو الفعل الاجتماعي، وأن الفعل يصبح اجتماعيّاً عندما يرتبط معناه الذاتي بسلوك الأفراد الآخرين، وبذلك يكون موجّهاً نحو سلوكهم. ولكي نفهم الفعل الاجتماعي، لا بد من فهم معناه في إطار مستويين هما:

(أ) مستوى الفعل من وجهة نظر الفرد نفسه

(ب) مستوى الفعل بين جماعات الأفراد.

ففي المستوى الأول (المستوى الفردي)، لا بد من النظر إلى دوافع الفرد ونواياه واهتماماته والمعاني الذاتية التي يمنحها لأفعاله، والتي تكمن خلف سلوكه. وفي المستوى الثاني (المستوى الجمعي)، لا بد من النظر إلى النوايا والدوافع والأسباب والاهتمامات التي تكمن وراء سلوك الجماعة. فالفعل إذن يكون اجتماعيّاً في معناه الذاتي عندما يأخذ في اعتباره سلوك الآخرين، ويكون موجهاً في حدوثه (عبدالسلام، 1986م). والشيء الذي يمكن استنتاجه من هذا المنظور أن التسامح قد يكون نمطاً اجتماعيّاً سائداً، متى تهيأت له البيئة الاجتماعية المناسبة، كي يتقبله أفراد المجتمع كمفهوم إيجابي، ثم يكون سجية اجتماعية تَظهر في سلوكيات الأفراد، بفضل المصادقة عليه وإقراره على أنه نموذج مرغوب اجتماعيّاً. والفعل الاجتماعي المرغوب حينما يكتسبه الفرد يمكن أن يكون استجابة آلية يعتاد عليها الشخص، بحيث توجهه المعاني، على أنه نمط سلوكي أسماه «فيبر» الفعل التقليدي، وهو الذي تمليه العادات والتقاليد والمعتقدات.

ثالثاً: نظرية الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز:

يرى «تالكوت بارسونز» (1902م – 1979م) أن نسق الفعل action system يتكون من أربعة أنساق فرعية هي: النسق الثقافي، والنسق الاجتماعي، ونسق الشخصية، ونسق الكائن العضوي. فالنسق الثقافي يشمل المعتقدات والقيم والوسائل الرمزية للاتصالات بين الأفراد والقوانين والتكنولوجيا والمعارف العلمية. أما النسق الاجتماعي فيشير إلى أشكال وأنواع التفاعلات والتنظيمات الاجتماعية، والمستندة إلى فهم مشترك للرموز الثقافية المتضمنة في هذا النسق. ويعني نسق الشخصية نواحي الشخصية الإنسانية التي تؤثر في الوظائف الاجتماعية للفرد، وهو عبارة عن نسقٍ للصفات أو السمات الخاصة بالفرد، مثل ميوله واتجاهاته واهتماماته وحاجاته. في حين يكشف نسق الكائن العضوي عن المتغيرات البيولوجية والفيزيقية للكائن العضوي، مثل غرائزه ودوافعه، وغير ذلك من العمليات البيولوجية. إن لكل نسق من الأنساق الفرعية الأربعة وظيفة محددة ضمن النموذج العام لنسق الفعل. كما أن نموذج نسق الفعل يمكن أن يخضع لمستويات مختلفة من التحليل. ويرى "بارسونز" أن النسق الثقافي والحضاري يأتي في أعلى مستويات منظومة الفعل، لِما للقيم والأخلاق والمبادئ من قوةِ تأثيرٍ على توحيد تنوعات النسق الاجتماعي، فيستطيع المرء أن يميز أشكال الفعل، ويحكم على صلاحيتها بالنسبة إلى ثقافته وحضارته (عبدالسلام، 1986م). وما يمكن استخلاصه من تقسيم «بارسونز» أن التسامح يمكن أن يظهر مع النسق الثقافي، إذ يدخل ضمن القيم والمعتقدات التي يتبناها المجتمع، وتنعكس على سلوكيات أفراده. ذلك أن نسق الثقافة يُزوّد الفاعلين بالدافعية (من خلال القيم والمعايير والأيديولوجيا)، ويفرضها عليهم. وتتجلى وحدة المجتمع بوحدة النسق الثقافي والحضاري الذي يشكل مصدر تقويم وتوجيه للأفعال. وبفضل وحدة النسق الثقافي أيضاً يتحقق للتنظيم الاجتماعي توازنه واستقراره. ويشير «بارسونز» إلى جملة من الآليات (الضوابط)، التي تُسهم في حفظ النظام وتوازنه مع اختلاف الزمن، والمراحل التي يمر بها التنظيم الاجتماعي؛ ومن هذه الآليات التنشئة الاجتماعية، التي من خلالها يُلقّنُ الفرد منذ صغره القيم والمعايير الثقافية، التي تضبط السلوك، وتضبط أشكال الفعل المناسب، وتعمل كموجهات للفعل والاستجابة المناسبة.

رابعاً: نظرية العقد الاجتماعي عند روسو:

نشر الفيلسوف الفرنسي «جان جاك روسو» (1712م – 1778م) كتابه في نظرية العقد الاجتماعي عام 1762م، حيث افترض أن الإنسان كائن طبيعي ليس بالخيّر وليس بالشرير، وأن

المساواة بين الناس قد زالت بظهور الزراعة والصناعة والملكية (المجتمع المدني). كما يستطيع الناس تحقيق شيء من الحرية المدنية بدخولهم في تعاقد اجتماعي يجعل السيادة للمجتمع بأسره، بحيث لا يجوز التنازل عنها لأحد. جوهر النظرية يكمن في أن الشعب يكون مهتمّاً بالمصلحة العامة، ومتخلياً عن مصالحه الشخصية. وبالتالي إذا رأت الدولة أن من مصلحة المجتمع إشاعة التسامح، فما على الشعب سوى الانصياع لذلك المطلب، دون الاعتبار أو الاحتكام للمصالح أو الأهواء الشخصية. ما يُستنتج من النظرية أن التشريعات التي تفرضها الدولة (العقد الاجتماعي)، هي المسؤولة عن تعزيز التسامح، وتأكيد التعايش، وتشجيع التنوع، والاعتراف بالآخر ومنحه حقوقه واحترام خصوصياته. تكمن قوة نظرية العقد الاجتماعي في احتكامها للقوانين العامة، إذ ترى أن الناس متساوون في ظل القانون، والقانون هو الحكم الذي يُقره الناس جميعاً، وهو المنفعة العامة، وأن الشعب لا يريد إلا المنفعة العامة. فالإرادة الكلية مستقيمة دائماً، ومن يأب الخضوع لها يرغمه المجتمع بأكمله. فكأن الأفراد أذابوا إرادتهم الفردية في إرادة عامة مشتركة، واتفقوا على قبول أحكام هذه الإرادة العامة. بناء على ذلك، يمكن تصور التسامح على أنه مطلب ايجابي، يحقق المنفعة للجميع، وبالتالي فإنه يستحق أن يُفرد له قانون أو تشريع تُصدره الدولة، فيصبح «عقداً اجتماعياً» ملزماً للجميع، ويحترمه الجميع، لأنه لا أحد فوق القانون. فالسلطة المطلقة والمقدسة – حسب رأي النظرية – تكمن في قوة القانون أو التشريع، وليس في الحكومة أو الدولة ككيان سياسي.

خامساً: نظرية الصراع:

تستند نظرية الصراع إلى الأفكار الكلاسيكية للفيلسوف الألماني «كارل ماركس» (1818م – 1883م)، والآراء المعاصرة لعلم الاجتماع، التي تؤكد على القوة الاقتصادية ودورها في فرض الواقع. على أن المجتمع يتكون من جماعات مختلفة ذات مصالح وقيم متباينة، وكل جماعة تدافع عن مصالحها، لتحقيق النجاح مقابل الخسارة للطرف أو الأطراف الأخرى. والقيم الاجتماعية عبارة عن أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية، يتشربها الفرد ويحكم بها، وتحدد مجالات تفكيره وسلوكه، وتؤثر في تعلمه. وتختلف القيم باختلاف المجتمعات والجماعات، فقد تكون إيجابية مثل التسامح والتعايش وقبول التنوع، وقد تكون سلبية كعدم التسامح أو التهميش أو الإقصاء أو التعصب. ويوجد في كل مجتمع مجموعة من القيم التي يشترك فيها أفراد المجتمع، كما أن هناك قيماً «خاصة» تنتمي إلى جماعة أو مجموعات معينة داخل المجتمع الواحد. وتمتاز

المجتمعات الحديثة بالتنوع وضعف التجانس، مما يؤدي إلى تعدد القيم وتباينها أحياناً داخل المجتمع الواحد، وبالتالي يحدث ما يُعرف بالصراع حول القيم، والذي يجعل من تلك القيمة أو القيم محل إشكال أو خلاف أو صراع. ونتيجة لذلك تكون الغلبة للجماعة أو الجماعات ذات القوة والسلطة أو ربما الأغلبية، بينما يكون نصيب المجموعة أو المجموعات الخاسرة الشعور بالظلم والاضطهاد. ما ينبغي التأكيد عليه أن صراع القيم يُعَدّ من أخطر أنواع الصراعات المجتمعية؛ وذلك لارتباطه بالقيم والمعتقدات التي يأخذها الناس عادة على أنها مسلمات، وبالتالي ليس من السهل أن يتوصل معها الناس إلى حلول بسيطة (أو أنصاف حلول)، فكل طرف يعتقد أنه على حق فيما يتعلق بالقيمة التي يتبناها ويدافع عنها، ومن ناحية أخرى لا يكون على استعداد للتنازل عن قيمه بيسر وسهولة.

ثالثاً: رد الفعل الاجتماعي لظاهرة التسامح:

يمكن اعتبار التسامح ظاهرة اجتماعية إيجابية. وكغيرها من الظواهر لا بد أن يكون هناك رد فعل اجتماعي، وأنماط تفاعل متشابهة ومتباينة أحياناً إزاء الظاهرة. فمن المنظور الاجتماعي، يمكن أن تتفاوت ردود فعل الناس حول التسامح، والقناعة به، وتطبيقه، وفقاً لخمسة أنماط استنباطية نعرضها على النحو التالي:

أولاً: رد الفعل الواقعي:

يمثل هذا الرد الإيجابي، تفاعلاً وترحيباً بفضيلة التسامح على أنه من مكارم الأخلاق، وعلى أنه ينسجم مع التوجه الديني، بغض النظر عن نوعية الدين، لأن الأديان السماوية تدعو بشكل عام إلى الفضائل؛ وبغض النظر عن المذهب الديني، لأن المذاهب تمثل فروعاً داخل منظومة الدين. ويمكن تبرير المغزى من تسميته «الواقعي» لأن الطبيعة البشرية في الأصل مجبولة على الخير، والإنسان بطبعه محب للسلام، وبالتالي فهو سيقبل التسامح وسيمارسه على أنه الواقع الحضاري الذي يفضّله، والحياة المدنية التي ينشدها. كما أن التسامح من المنظور الواقعي وسيلة لبلوغ الاستئناس بالآخرين وتقبلهم واحترامهم والتفاعل معهم، وهذه صفة بشرية، بل حاجة فطرية مغروسة في الإنسان، ومتفق حولها علمياً وعمليّاً.

ثانياً: رد الفعل التوافقي:

يتجسد رد الفعل التوافقي في التذبذب بين الوقوف أحياناً ثم السير أحياناً أخرى. فالشخص هنا يقبل ببعض أفكار التسامح، ويتعاطى معها في بعض الأحيان أو في بعض المواقف، بينما يرفض

بعض الأفكار التسامحية أحيانا أخرى أو في مواقف أخرى. فهو إما متردد بين موروث مقتنع به ولا يرغب التنازل عنه، وبين توجّه مثالي تجذبه دعوات يثق في مصداقيتها، سواء كانت الدعوات محلية أو عالمية. في مثل هذا الموقف، يكون الشخص أشبه ما يكون بالمتناقض، إذ قد يؤيد الأفكار والقناعات من باب المسايرة، أو خشية الانتقاد، أو ربما حبّاً في الاتسام بالمثالية والنموذجية، ولكنه في المقابل لا يعمل بمقتضى الأفكار أو القناعات التي يُعبّر عنها. وقد يكون التناقض منطوياً على مواقف معينة تجده يمارس التسامح فيها، بينما يتخلى عن التسامح في بعض المواقف الأخرى. الشخص التوافقي عادة يكون شخصاً مسالماً، لكنه ليس جريئاً بما فيه الكفاية للعمل بموجب مبادئه، أو ليس عمليّاً بما فيه الكفاية لجعل التسامح منهجاً مستمرّاً في حياته عامة.

ثالثاً: رد الفعل المتردد (المرتاب):

يمثل رد الفعل المتردد حالة من الارتياب، فهو مقتنع بأفكار ومبادئ التسامح بشكل نظري، لكن يرى في التسامح مستحضراً جديداً له أهداف تغريبية أو استعمارية، أو مستحضراً ذا أسرار خفية تبعث على الريبة. فالاختراق الثقافي، والصراع الأيديولوجي، والحروب التي شهدها العالم خلال التاريخ، وما خلّفته من ضحايا بشرية، وكوارث تهجير، وأزمات اقتصادية، حاضرة في ذهنه، بحيث يجعل التسامح في الميزان، على احتمال أن التسامح حيلة تستجدي عواطفه كي يتحمل أخطاء دعاة الحروب التي أدت إلى هجرة الملايين من البشر، وخلق لاجئين في بقاع مختلفة من العالم. كما أن المكائد التي تحيكها أجهزة الأمن والمخابرات تمثل قصصاً تناهض نزعة التسامح التي يراها حقيقة براقة، لكنه في ذات الوقت يراها بمثابة الخدعة أو المكيدة. فبما أن التسامح يتضمن العلاقة بالأجنبي والغريب والمختلف، فهذا بحد ذاته يبعث على الريبة. أيضاً قد ينطوي الموقف المتردد على مفاهيم خاطئة، مثل الاعتقاد بأن التسامح نوع من الضعف والهوان، أو أن الشجاعة وتعاليم الدين لا تؤيد التسامح الذي تنادي به النخب السياسية.

رابعاً: رد الفعل المنعزل:

رد الفعل المنعزل يمثل شخصية رأت أن التسامح شيء كمالي أو تكميلي، وبالتالي ينحو الشخص إلى الانعزال، لكون المواجهة تمثل حالة صدام مع المجتمع. الانعزالية نمط سلوكي يظهر مع الكثير من الظواهر التي لا يؤمن الفرد بها أو لا يُقرّها. الشخصية الانعزالية عادةً شخصية سالبة، لكنها ليست عدوانية بما يصل إلى مستوى الثورة أو المعارضة الصارخة ضد التوجهات المجتمعية أو المواقف التي تنتهجها الحكومة.

خامساً: رد الفعل المناهض:

رد الفعل المناهض يظهر عادة مع الأشخاص ذوي الحماس والاندفاع الزائد. هؤلاء الأشخاص عادة تكون لهم آراء خاصة، يثقون فيها، ويؤمنون بها، لدرجة تصل إلى حد التعصب (ضيق الأفق). المناهض عادة لا يعتقد بأهمية أو جدوى التسامح، وبالتالي يرى أن عدم التسامح هو السلوك الأكثر صواباً، بل يرى أن عدم التسامح هو ما يجب أن يؤمن به الآخرون ويعملوا بمقتضاه. وحسب قدرات الشخص، وإمكانياته، والظروف المتاحة، يستخدم الوسائل الممكنة لإثبات بطلان التسامح، والدعوة بالعمل في الاتجاه المعاكس لقضية التسامح (عدم التسامح). يُعَبّر رد الفعل المناهض عن أعلى درجات السلبية لتلك القضية، ورفضها بشكل قاطع، حيث يكون الشخص على استعداد للمواجهة والمناهضة مع الطرف الآخر.

رابعاً: تشخيص ثقافة التسامح في المجتمع الإماراتي:

المتتبع لحالة المجتمع الإماراتي يستطيع أن يلاحظ حالة التغير الاجتماعي التي تمر بها البلاد بشكل متواتر منذ العقد الثاني من القرن الماضي (القرن العشرين). على سبيل التحديد، التعدد الثقافي صار من أبرز ملامح مجتمع مدينة دبي على سبيل المثال، التي أصبحت وكأنها منارة ثقافية عالمية، لِما تحتوية من تعدد ثقافي وتنوع عرقي. الجانب الإيجابي في الموضوع، أن تلك التعددية أصبحت محلّ قبول واحترام وافتخار، ليس من قبل المجتمع المحلي لمدينة دبي، بل للمجتمع الإماراتي عامة؛ يؤكد على ذلك ويدلل عليه النهج المشابه الذي بدأت تأخذ به بعض الإمارات الأخرى. فالمتجول في مدينة أبوظبي أو مدينة الشارقة، يستطيع أن يلحظ ذلك وكأن حالة «التطور» و«التنوع الثقافي» سباق نحو بلوغ التسامح والانفتاح الحضاري. وبما أن الحديث عن التنوع الثقافي، يجدر بنا الإشارة إلى أن مدينة الشارقة كانت عاصمة الثقافة العربية في عام 1998م، ثم عاصمة الثقافة الإسلامية في عام 2014م، وعاصمة للسياحة العربية في عام 2015م، وبعد ذلك عاصمة للصحافة العربية في عام 2016م، ومؤخراً تم اختيارها لتكون عاصمة عالمية للكتاب (2019م). وكأن الشارقة في ذلك ابنة «اليونسكو» البارة، التي تسعى دائماً وبشكل حثيث إلى تبني الإعلان العالمي للتنوع الثقافي.

منذ نشوء الاتحاد سعت الإمارات على ترسيخ القانون، على أنه الحامي والصائن للفضائل، وفي مقدمتها الحريات والحقوق والواجبات العامة. كما تبنت سياسة الانفتاح على المجتمعات، مع الترحيب بالثقافات الأخرى، والتشجيع على التعدد الثقافي. ويمكن أن نلمس ذلك في المادة رقم

40 من الدستور الأساسي لدولة الإمارات: «يتمتع الأجانب في الاتحاد بالحقوق والحريات المقررة في المواثيق الدولية المرعية، أو في المعاهدات والاتفاقيات التي يكون الاتحاد طرفاً فيها وعليهم الواجبات المقابلة لها».

ما يتعلق بالتسامح تجاه المرأة، وكمجتمع محافظ، استطاعت الإمارات العربية المتحدة أن تكون سبّاقة لفتح ميادين العمل للمرأة منذ وقت مبكر. فمنذ بزوغ فجر الاتحاد افتتحت المدارس للبنات، وخُصّصت البدلات اللازمة للمطلقات والأرامل، لضمان حياةٍ كريمة للنساء، ثم أتيحت لمجتمع النساء فرص العمل، بحيث تتنافس مع الرجل في سلم وظيفيٍ عادل ومفتوح، بلغ ببعض البارزات عمليّاً وإداريّاً تولي حقائب وزارية في الدولة.

ولو أردنا استحضار نظرية العقد الاجتماعي، فإننا سنجد قانون «مكافحة التمييز والكراهية» الصادر عام 2015م حاضراً أمام أعيننا. فالتعدد العرقي والقبلي داخل المجتمع الإماراتي، جعل مثل هذا القانون ضرورة ملحة، للحفاظ على النسيج الاجتماعي، وضمان سير التغير الاجتماعي، والتعدد الثقافي في الطريق الصحيحة. فإذا كانت نظرية العقد الاجتماعي قد ظهرت في أحضان الحياة المدنية، فإن الواقع في الإمارات يصادق على النظرية، حيث جاءت المادة 25 من الدستور الإماراتي بدعوة إلى حماية الثقافات والعرقيات والجنسيات التي تعيش على أراضيها. إذ تقول المادة ما نصه: «جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي». كما أن الإمارات بادرت ومنذ وقت مبكر لتكون شريكاً فاعلاً ورسمياً في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الداعية للسلام، ونبذ العنف والتطرف والتمييز العنصري؛ وهو ما مهد الطريق لها لتكون بيئة تنعم بالسلام والمحبة والرفاهية، ومقصداً للجميع من مختلف بلدان العالم، بغض النظر عن لونهم أو عرقهم أو دينهم. أصبحت الإمارات مع مطلع الألفية الجديدة موطناً للسلام الداعي للتقارب بين الشعوب، وملتقى لحضارات الشرق والغرب. فمن الناحية العملية، حصلت الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الثالثة عالمياً في مؤشر الثقافة الوطنية المرتبطة بدرجة التسامح، ومدى انفتاح الثقافة المحلية لتقبل الآخر؛ حيث صعدت من المركز الثامن عام 2015م إلى المركز الثالث في العام الذي تلاه (2016م)، وذلك بحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية العالمية في سويسرا عام 2016م.

يتحلى أفراد المجتمع الإماراتي بقيم الإسلام، كدين حنيف ومنهج وسطي، بجانب العادات

الاجتماعية العربية الأصيلة الموروثة، ليظهر التسامح بداية في شكل قناعة ثقافية يومية، يفرضها التطور الذي راهن عليه الشعب والقيادة معاً، ثم ترسخ التسامح كمنهج اجتماعي وكبرنامج سياسي، أملاً في الوصول إلى ذروة التسامح على أنه قيمة حضارية عالمية؛ حيث تبنّت دولة الإمارات العربية المتحدة برنامجاً وطنياً للتسامح في عام 2016م، ليكون خطة وبرنامج عمل شاملاً، يتضمن خمسة محاور رئيسية هي:

(1) تعزيز دور الحكومة كحاضنة للتسامح

(2) ترسيخ دور الأسرة المترابطة في بناء المجتمع المتسامح

(3) تعزيز التسامح لدى الشباب ووقايتهم من التعصب والتطرف

(4) إثراء المحتوى العلمي والثقافي للتسامح

(5) المساهمة في الجهود الدولية لتعزيز التسامح وإبراز دور الدولة كبلد متسامح.

وعن التسامح الديني، اهتمت الإمارات بهذا الموضوع على المستوى الرسمي والتشريعي، حيث أفردت مادة خاصة بالتسامح الديني ضمن الدستور الرسمي للدولة، إذ تنص المادة رقم 32 من الدستور على: «حرية القيام بشعائر الدين طبقاً للعادات المصونة، على ألّا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب العامة». وعملاً بذلك، تحتضن الإمارات اليوم العديد من الكنائس والمعابد، التي تتيح للأفراد ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية وسلام. بل أطلقت الإمارات مسمى «مريم» أم النبي عيسى – عليهم السلام – على أحد المساجد. كل هذا وغيره يؤكد على أن الإمارات أصبحت واجهة عالمية للتسامح وصون الحريات. بل إن الدولة أضحت تشجع على التسامح العالمي، حيث أعلنت عن جائزة عالمية متخصصة في التسامح، ضمن «المعهد الدولي للتسامح»، الذي أنشأته الدولة في مدينة دبي عام 2017م. وسعياً لنبذ العنف والتطرف والإرهاب، بادرت الإمارات بإنشاء «معهد هداية الدولي للتميز في مكافحة التطرف العنيف» في مدينة أبوظبي عام 2013م، ليكون منارة عالمية مستقلة، تدعم الحوار والبحث والتدريب لمكافحة التطرف. وفي عام 2014م أسست الدولة «مجلس حكماء المسلمين» في مدينة أبوظبي ليكون هيئة دولية مستقلة، هدفها تعزيز السلم في العالم الإسلامي. وفي عام 2018م تم تأسيس «جمعية الإمارات للتسامح والتعايش السلمي». وفي العام نفسه (2018م) أيضاً بادرت الإمارات إلى تأسيس «المجلس العالمي للمجتمعات المسلمة» بهدف نشر ثقافة السلم، وتعزيز قيم الاعتدال والحوار والتسامح، مع نبذ التعصب الديني والكراهية للآخر؛ وذلك استلهاماً لمبادرتها الدولية

في مجال ترسيخ قيم العيش المشترك، والاحترام المتبادل بين شعوب العالم كافة.

تشير نتائج المؤشرات الدولية، والتقارير العالمية التي تصدر عن المنظمات الموثوقة (مثل هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية)، إلى أن الإمارات، كمجتمع مدني، ينعم بمستوى عالٍ من الانفتاح، والتعايش، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز الثقافة، وعمق الهوية الوطنية، مما انعكس على الحالة الأمنية، ودرجة الاستقرار، ومستوى الرفاهية، وجودة الحياة التي يتحلى بها المجتمع الإماراتي بكل أطيافه، بحيث أصبحت وجهة مفضلة للعيش لدى الكثير من المهاجرين والسياح ورجال الأعمال. إن انخفاض مستوى الجريمة، وارتفاع مستوى التكافل الاجتماعي، يمكن الاستناد إليهما كدليل على توفر درجة جيدة من التسامح في التعاملات بين الناس في المجتمع الإماراتي. على الجانب الفردي، يمكن النظر إلى قلة العصبية، وانخفاض مستوى التوتر، على أنهما مؤشران على التحلي بالتسامح. وعلى مستوى المجتمع والعلاقات الاجتماعية، يمكن الاستدلال بالترابط الاجتماعي بين الأسر، وقوة العلاقات الاجتماعية بين الجماعات، كبرهان على الميل للتسامح والبحث عن السعادة الفردية والاجتماعية. ففي عام 2017م حصلت الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى عالمياً لمؤشر التسامح تجاه الأجانب في ثلاثة تقارير دولية هي:

(1) الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

(2) تقرير مؤشر الازدهار الصادر عن معهد ليجاتم

(3) تقرير مؤشر تنافسية المواهب العالمية الصادر عن معهد إنسياد.

ومما يمكن قوله ضمن استشراف المستقبل، أن التسامح سيبلغ درجة أعلى داخل المجتمع الإماراتي، بفضل القناعات الفردية الموجودة، ثم الجاهزية المؤسسية، والاستعدادات النظامية والتشريعية المتوفرة، وكذلك الإرادة السياسة الداعمة، والتي ساهمت وتساهم في رسم خارطة الطريق، لتحويل التسامح من مجرد مصطلح يدعو لاحترام الآخرين، ويشجع على الإحساس بهم وبكيانهم، إلى جعل التسامح منهجاً وأسلوباً في الحياة عامة وبشكل مستمر. سيكون التسامح في القريب المنظور بمثابة الفكرة العامة المشتملة على جميع نواحي الحياة، وعلى جميع الصعد، وفي كل بقعة جغرافية من الدولة الفتية.

خلاصة :

من هذه الدراسة يتضح بأن التسامح ظاهرة إنسانية يمكن ملاحظتها أثناء التفاعل بين الجماعات في المجتمع، فالتباين بين الأفراد، والطبقات الاجتماعية، والثقافات الفرعية، كلها

تشكل النمط الطبيعي للحياة الاجتماعية؛ وبالتالي فظهور التعصب إزاء هذه التباينات سيكون المحك الدقيق لمستوى التسامح. ولأهمية التسامح في الحياة الاجتماعية سعت المنظمات الدولية إلى إفشاء ركائزه، وتم تحليله ضمن الأطر الأخلاقية للأديان، وتم ربطه بمواثيق حقوق الإنسان، على أنه الوصفة الفعّالة للوقاية من التطرف والتعصب والعنف والظلم والجور والإقصاء والتحيز. لقد تيقظت دولة الإمارات العربية المتحدة لأهمية التسامح منذ وقت مبكر من قيام الاتحاد، ومع إصدار الدستور الأساسي للدولة، تم تبني مؤسسات المجتمع «التسامح» كفضيلة وقيمة أخلاقية ومطلب اجتماعي وثقافي تصونه الأعراف والتقاليد الاجتماعية، بجانب حماية القوانين والتشريعات لها. الجدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة مع إطلاق عام التسامح (2019م)، ومع إنشاء وزارة التسامح، أصبحت تتبنى التسامح على أنه جزء لا يتجزأ من القوة الناعمة للدولة، يقوم هذا الجزء على الحوار النشط والصادق بين الجميع، بحيث يعتادون تبادل الأفكار والمعلومات الصحيحة، والاستماع باحترام إلى أفكار وآراء الآخرين، والعمل على التعايش معهم في صداقة وأخوة ومحبة وسلام. بناء على ما تقدم توصي الدراسة بالتوجه نحو الدراسات الميدانية والتجريبية، لمحاولة الوصول إلى مقاييس مقننة، تمكننا من قياس مستوى التسامح بجوانبه المختلفة داخل الحياة الاجتماعية.

المراجع العربية:

- أحمد زكي بدوي، (1982م). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.
- تحية محمد أحمد عبدالعال، علي رمضان مظلوم مصطفى (2013م). الاستمتاع بالحياة في علاقته ببعض متغيرات الشخصية الإيجابية: دراسة في علم النفس الإيجابي. بحث منشور كلية التربية جامعة بنها.
- عبدالعزيز عبدالله البريثن، (2014م). معجم المصطلحات الاجتماعية (الطبعة الأولى). الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية.
- محمد عوض عبدالسلام، (1986م). الفعل الاجتماعي عند تالكوت بارسونز. الكويت: دار المطبوعات الجديدة، الكويت.
- محمد قاسم القريوتي، (1993م). السلوك التنظيمي. عمان: بدون دار نشر.
- مصلح الصالح، (1999م). الشامل: قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية (الطبعة الأولى). الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر.

المراجع الأجنبية :

- Robinson, J.; Witenberg, R.; Sanson, A. (2001). The Socialization of Tolerance. In: Augoustinos M & Reynolds K. J. (eds) Understanding Prejudice, Racism and Social Conflict. London: Sage Publications, 73- 88.
- UNESCO (1995). Declaration of Principles on Tolerance, Proclaimed and signed by the Member States of UNESCO on 16 November 1995.
- Vogt, W. P. (1997). Tolerance & Education. Learning to Live with Diversity and Difference. Thousand Oaks, London, New Delhi: Sage.

Tolerance from social perspective: UAE society as a model

PROFESSOR ABDULAZIZ ALBRITHEN •

Abstract

Tolerance in the dictionary may mean as one's capacity to endure pain or hardship and looking at it at another angle, it could mean as a show of sympathy or indulgence for beliefs or practices differing from or conflicting with one's own. Religious tolerance has emerged in human history as a reaction against fanaticism while intolerance which is exhibited by other persons represents the brutal tendency in some. This tendency is manifested in the belief that others who differ in race, religion, culture or gender pose a danger or deviation from origin. The 21st century witnesses painful events reminiscent of the tragedies during the medieval times. On the other hand, there is a qualitative leap in the field of technology influencing the minds of people headed towards a social revolution and causing social changes. This paper attempts to look at tolerance from a social perspective in a codified way, analysing sociological theories and social reactions toward tolerance. Likewise, the paper attempts to diagnose the state of social tolerance in the United Arab Emirates

• Department of Social Wellbeing - College of Humanities & Social Sciences - United Arab Emirates University